

الذكاء الاصطناعي وتقدير شروط منع المدين من السفر في القانون الكويتي (دراسة تحليلية)

The Role of Artificial Intelligence in Assessing the Conditions for Imposing Travel Bans on Debtors under Kuwaiti Law (An analytical study)

إعداد الباحث/ عبدالله صلاح الحمر

طالب دكتوراه الفلسفة في القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة

Email: A_HMR@hotmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر في القانون الكويتي، باعتبار أن هذا الإجراء يعد من الوسائل التحفظية التي تهدف إلى حماية حقوق الدائن ومنع المدين من التهرب من التنفيذ، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة لمنع المدين من السفر في القانون الكويتي، وبيان الشروط الموضوعية والإجراءات الشكلية المتعلقة بإصدار أمر المنع وآثاره وسقوطه، ويعتمد البحث على تحليل الأدبيات القانونية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، بهدف تحديد الوظائف التي يمكن أن تؤديها هذه التقنيات في تحليل بيانات المدين، وحدود الاعتماد على مخرجاتها، والضمانات القانونية اللازمة لاستخدامها. ويستعرض البحث الإطار القانوني لمنع المدين من السفر، من خلال بيان مفهومه وطبيعته القانونية، والشروط التي حددها المشرع الكويتي لإصدار أمر المنع، بما يحقق التوازن بين حماية حقوق الدائن وصون حرية التنقل، كما يسلط البحث الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القانونية والمالية المتعلقة بالمدين، وإمكانية الاستفادة منه في تقدير مدى توافر شروط إصدار أمر المنع من السفر، من خلال تحليل مؤشرات مثل الملاءة المالية، وجدية المطالبة بالدين، واحتمال هروب المدين، بما يساهم في دعم دقة وكفاءة اتخاذ القرار، مع بقاء السلطة التقديرية للجهة القضائية المختصة، ويختتم البحث ببيان أبرز التحديات القانونية التي قد تترتب على استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، وفي مقدمتها حماية البيانات الشخصية، والشفافية، والمسؤولية القانونية، وخطر التحيز الخوارزمي، مؤكداً ضرورة وضع ضوابط قانونية تكفل الاستخدام الآمن لهذه التقنيات، بما يحقق الاستفادة من مزاياها دون المساس بحقوق الأفراد أو ضمانات العدالة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، منع المدين من السفر، التنفيذ الجبري، القانون الكويتي، تحليل البيانات القانونية.

The Role of Artificial Intelligence in Assessing the Conditions for Imposing Travel Bans on Debtors under Kuwaiti Law (An analytical study)

Abdullah Salah AlHamar

PhD Candidate in Law, United Arab Emirates University, United Arab Emirates

Abstract:

This research examines the potential use of artificial intelligence (AI) in assessing the fulfilment of the legal conditions for imposing a travel ban on a debtor under Kuwaiti law. A travel ban is considered a precautionary measure aimed at protecting the creditor's rights and preventing the debtor from evading enforcement. The research employs a descriptive-analytical approach, analyzing the legal provisions governing travel bans on debtors under Kuwaiti law and outlining the substantive conditions and procedural formalities associated with the issuance, effects, and lifting of such bans. Furthermore, the study analyzes legal literature regarding the application of artificial intelligence in the judicial sphere to identify the functions these technologies can perform in analyzing debtor data, the limitations of relying on their outputs, and the necessary legal safeguards for their use. The study explores the legal framework governing travel bans by explaining their concept, legal nature, and the conditions established by the Kuwaiti legislator for issuing such orders, with the objective of achieving a balance between safeguarding creditors' rights and protecting the debtor's freedom of movement. The research also highlights the role of artificial intelligence in analyzing the debtor's legal and financial data and its potential contribution to assessing whether the legal conditions for issuing a travel ban are satisfied. This includes analyzing indicators such as the debtor's financial solvency, the seriousness of the debt claim, and the likelihood of the debtor absconding, thereby supporting the accuracy and efficiency of the decision-making process while preserving the discretionary authority of the competent judicial body. Finally, the study discusses the main legal challenges associated with the use of artificial intelligence in this field, particularly issues related to personal data protection, transparency, legal liability, and algorithmic bias. It emphasizes the need for an appropriate legal framework to ensure the safe and responsible use of these technologies, allowing their benefits to be realized without compromising individual rights or the guarantees of justice.

Keywords: Artificial Intelligence - Debtor Travel Ban - Compulsory Enforcement - Kuwaiti Law - Legal Data Analysis.

1. المقدمة:

يشهد العالم تطوراً متسارعاً في تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق استخدامه في مختلف المجالات، ومنها المجال القانوني والقضائي، نظراً لما يتمتع به من قدرة على تحليل كميات كبيرة من البيانات، واستخلاص النتائج، ودعم اتخاذ القرار بسرعة ودقة، وقد انعكس هذا التطور على العديد من الإجراءات القانونية، بما في ذلك إجراءات التنفيذ الجبري، التي تهدف إلى ضمان استيفاء الحقوق وتنفيذ الأحكام القضائية بفاعلية.

وبعد منع المدين من السفر أحد أهم الإجراءات التحفظية التي نظمها المشرع الكويتي لحماية حق الدائن، إذ يهدف إلى الحد من احتمالية تهرب المدين من التنفيذ عن طريق مغادرة البلاد، مع مراعاة عدم المساس بحرية التنقل إلا في الحدود التي يقرها القانون، ولما كان إصدار أمر منع المدين من السفر يتطلب التحقق من توافر مجموعة من الشروط والوقائع التي تستلزم تقديراً قانونياً دقيقاً، فقد برز التساؤل حول مدى إمكانية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المتعلقة بالمدين وتقدير مدى توافر تلك الشروط، بما يساهم في دعم الجهات القضائية المختصة في أداء مهامها.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول موضوعاً حديثاً يجمع بين التطور التقني والقواعد القانونية، ويسعى إلى بيان مدى إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر، مع إبراز ما قد يحققه من مزايا في تعزيز كفاءة إجراءات التنفيذ، وفي الوقت ذاته بيان التحديات القانونية التي قد تترتب على استخدامه، ولا سيما ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية، وضمان الشفافية، وتجنب التحيز، والمحافظة على السلطة التقديرية للجهة القضائية المختصة.

وبناء عليه، يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني لمنع المدين من السفر في القانون الكويتي، وبيان دور الذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات المدين وتقدير توافر شروط المنع، وصولاً إلى استعراض أبرز التحديات القانونية والضمانات الواجب توافرها عند استخدام هذه التقنيات، بما يحقق التوازن بين الاستفادة من التطور التكنولوجي وصون الحقوق والحريات.

1.1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل حول مدى إمكانية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر، ومدى قدرتها على دعم الجهة القضائية في تحليل البيانات والوقائع ذات الصلة، بما يساهم في تعزيز دقة وكفاءة القرار، دون المساس بالسلطة التقديرية للقاضي أو بالضمانات القانونية المقررة لحماية حقوق المدين والدائن.

2.1. أسئلة البحث:

- 1- ما المقصود بمنع المدين من السفر، وما طبيعته القانونية في القانون الكويتي؟
- 2- ما هي الشروط القانونية الواجب توافرها لإصدار أمر منع المدين من السفر؟
- 3- كيف يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات المدين وتقدير توافر شروط المنع؟
- 4- ما هي أبرز التحديات القانونية والضمانات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير شروط منع المدين من السفر؟

3.1. أهداف البحث:

- 1- بيان مفهوم منع المدين من السفر وطبيعته القانونية في القانون الكويتي.
- 2- توضيح الشروط القانونية اللازمة لإصدار أمر منع المدين من السفر.
- 3- بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي ودوره في تحليل بيانات المدين وتقدير توافر شروط المنع.

- 4- التعرف على التحديات القانونية والضمانات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر.
- 5- الوصول إلى نتائج وتوصيات تسهم في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بما يحقق التوازن بين تعزيز كفاءة إجراءات التنفيذ وحماية حقوق الأفراد.

4.1. أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تناوله أحد الموضوعات القانونية الحديثة التي تجمع بين التطور التقني والإجراءات القضائية، والمتمثل في استخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر، وتبرز أهمية البحث في ظل التوسع المتزايد في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وما يمكن أن تقدمه من دعم للجهات القضائية في تحليل البيانات وتقدير مدى توافر شروط إصدار أمر المنع من السفر، بما يسهم في تعزيز كفاءة إجراءات التنفيذ وتسريعها.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من ارتباطها بإجراء يمس أحد الحقوق الأساسية، وهو حرية التنقل، الأمر الذي يقتضي تحقيق التوازن بين حماية حق الدائن في استيفاء دينه، وضمان عدم المساس بحقوق المدين إلا وفقاً للضوابط القانونية، ومن ثم فإن البحث يسهم في بيان مدى ملائمة استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، وإبراز التحديات القانونية التي قد تترتب على استخدامه، واقتراح الضمانات الكفيلة بتحقيق الاستخدام الآمن والعاقل لهذه التقنيات في إطار القانون الكويتي.

5.1. الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تناولت مجموعة من الدراسات السابقة موضوع استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني والقضائي من زوايا متعددة، فقد تناول الشريعي (2023) تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني، بينما تناول حسن (2025) توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة، كما ناقشت بوبحة (2022) تطبيقات الذكاء الاصطناعي وانعكاساته، وتناولت ذكري (2025) المميزات والمشكلات القانونية المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات في بيان التطبيقات العامة للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني والقضائي، فإنها لم تتناول بصورة مباشرة ومحددة إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير الشروط القانونية الخاصة بمنع المدين من السفر في القانون الكويتي.

ومن هنا تتمثل الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها في الربط بين الشروط القانونية الخاصة بأمر منع المدين من السفر وبين الإمكانيات التحليلية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، مع تحديد حدود الاستدلال بمخرجات هذه الأنظمة والضمانات القانونية اللازمة لاستخدامها، وبصفة خاصة في ضوء الطبيعة الاستثنائية لأمر منع السفر وما يترتب عليه من تقييد لحرية التنقل.

6.1. حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يقتصر هذا البحث على دراسة استخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر، من خلال بيان الإطار القانوني لمنع المدين من السفر، ودور الذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات المدين وتقدير توافر شروط المنع، إضافة إلى بيان أبرز التحديات القانونية والضمانات المرتبطة باستخدامه.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على أحكام القانون الكويتي، ولا سيما القواعد المنظمة لمنع المدين من السفر الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة النصوص القانونية السارية في دولة الكويت حتى تاريخ إعداد هذا البحث.

7.1. منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة لمنع المدين من السفر في القانون الكويتي، وبيان الشروط الموضوعية والإجراءات الشكلية المتعلقة بإصدار أمر المنع وآثاره وسقوطه، ويعتمد البحث على تحليل الأدبيات القانونية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، بهدف تحديد الوظائف التي يمكن أن تؤديها هذه التقنيات في تحليل بيانات المدين، وحدود الاعتماد على مخرجاتها، والضمانات القانونية اللازمة لاستخدامها.

8.1. خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ثلاث مباحث، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار القانوني لمنع المدين من السفر.

المطلب الأول: مفهوم منع المدين من السفر وطبيعته القانونية.

المطلب الثاني: شروط إصدار أمر منع المدين من السفر في القانون الكويتي.

المبحث الثاني: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني ودوره في تقدير شروط منع المدين من السفر.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني.

المطلب الثاني: توظيف الذكاء الاصطناعي في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر.

المبحث الثالث: التحديات والضمانات القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير شروط منع المدين من السفر.

المطلب الأول: التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير شروط منع المدين من السفر.

المطلب الثاني: الضمانات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير شروط منع المدين من السفر.

المبحث الأول: الإطار القانوني لمنع المدين من السفر:

لما كان منع المدين من السفر أحد الإجراءات التحفظية التي قررها المشرع الكويتي لحماية حقوق الدائن وضمان عدم تهرب المدين من الوفاء بالتزاماته عن طريق مغادرة البلاد، ويقوم هذا الإجراء على تحقيق التوازن بين مصلحة الدائن في اقتضاء حقه، وحق المدين في حرية التنقل بوصفه من الحقوق الأساسية التي لا يجوز تقييدها إلا وفق الضوابط التي يحددها القانون، ومن ثم فإن فهم الطبيعة القانونية لهذا الإجراء والشروط اللازمة لإصداره يعد أساساً لدراسة مدى إمكانية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقدير توافر تلك الشروط، وهو ما يستلزم بداية بيان مفهوم منع المدين من السفر وطبيعته القانونية، ثم استعراض شروط إصدار الأمر في القانون الكويتي.

المطلب الأول: مفهوم منع المدين من السفر وطبيعته القانونية:

نظم المشرع الكويتي نظام منع المدين من السفر في المادتين (297) و(298) من قانون المرافعات، باعتباره أحد إجراءات التنفيذ الجبري التي تهدف إلى ضمان استيفاء الدائن لحقه، ويعد هذا الإجراء من الوسائل القانونية ذات الطبيعة التحفظية، إذ يفرض قيوداً مؤقتاً على حرية المدين في التنقل خارج الدولة، وذلك متى امتنع عن الوفاء بالتزامه طواعية، وكان هناك ما يبرر الخشية من مغادرته البلاد بما يؤدي إلى تعذر تنفيذ حق الدائن.

مفهوم منع المدين من السفر:

لم يضع المشرع الكويتي تعريفاً صريحاً لمنع المدين من السفر، كما لم تتناول الأحكام القضائية تعريفه بصورة محددة، تاركاً ذلك لاجتهاد الفقه القانوني، وقد عرفه الفقه بأنه الأمر الصادر على عريضة من القاضي المختص، بناءً على طلب يقدمه الدائن، متى كان

له حق حال الأداء ومحقق الوجود، ولو لم يكن بيده سند تنفيذي أو حكم فاصل في أصل الحق، بل وحتى قبل رفع الدعوى الموضوعية أمام القضاء (عطية، 2015 - 2016، ص 72).

ويتضح من هذا التعريف أن منع المدين من السفر لا يعد وسيلة للتنفيذ المباشر على أموال المدين، وإنما هو إجراء وقائي تحفظي يقيد حركة المدين وحريته في التنقل جزئياً (مليجي، 1996، ص 82)، فهو يمثل قيداً جزئياً على حرية التنقل، دون أن يصل إلى حد سلب الحرية الشخصية، وهو ما يميز هذا الإجراء عن وسائل الإكراه البدني الأخرى.

ونظراً لما ينطوي عليه هذا الإجراء من مساس بإحدى الحريات الأساسية المكفولة دستورياً، فقد أحاطه المشرع الكويتي بجملة من الضوابط والشروط التي تحول دون التعسف في استعماله من قبل الدائن، تحقيقاً للتوازن بين مصلحة الدائن في المحافظة على ضمان حقه، ومصلحة المدين في صون حريته في التنقل، ومن ثم سيتم تناول شروط إصدار الأمر بمنع السفر، والجهة المختصة بإصداره، وطرق التظلم منه، وحالات سقوطه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: شروط إصدار أمر منع المدين من السفر في القانون الكويتي:

شروط إصدار أمر المنع من السفر:

الشرط الأول:

أن يطلب من مدير إدارة التنفيذ أو من تندبه الجمعية العامة للمحكمة الكلية من بين قضاتها إصدار الأمر بمنع المدين من السفر وبتقدير الدين تقديراً مؤقتاً إذا لم يكن معين المقدار، ولا يشترط وجود حكم أو سند تنفيذي مبيناً فيه حق المدين بل يكفي لصدور الأمر أن يثبت الدائن خشية هروب المدين على الرغم من يساره وضياح حقه (عطية، 2015 - 2016، ص 74)، ولا يؤثر صدور أمر المنع من السفر على سلطة الإدارة بإنهاء إقامة المدين الأجنبي أو الأمر بمغادرته للبلاد وذلك في حال اقتضى لذلك الصالح العام، ويجب أن يتم إعلان المدين بأمر منع السفر خلال أسبوعين من تاريخ صدوره ويكون التظلم فيه وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (293).

الشرط الثاني:

أن تكون هناك أسباب جدية على الظن بأن هروب المدعى عليه هو أمر يحتمل وقوعه قريباً ويجب منع سفر المدين بصفة الاستعجال، مثال على ذلك أن يثبت على المدعى عليه البيع والتصرف في ثروته وأمواله التي في الكويت وتصفيته، أن ينوي المدعى عليه السفر لا يكفي لمنعه من السفر، بل يجب أن تكون هناك قرينة قوية على أنه مسافراً للهروب من الدعوى المرفوعة ضده (والي، 1978، ص 342)، وذلك رغم ثبوت قدرته على الوفاء بالدين، ويكون تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع (الطعن 1984/96 تجاري، 1985، ص 553).

الشرط الثالث:

أن يكون محقق الوجود وحال الأداء، ومعنى هذا الشرط هو أن تكون هناك أسباب ودلائل ظاهرة على وجود هذا الحق وألا يكون هناك شك أو منازعة به، ويختص قاضي الموضوع باستخلاص تلك الأسباب والدلائل. (مليجي، 1996، ص 83)

ويتضح من هذه الشروط أن المشرع لم يجعل إصدار أمر المنع من السفر إجراءً تلقائياً بمجرد المطالبة بالدين، وإنما اشترط توافر عناصر محددة تستند إلى وقائع وأدلة تبرر اتخاذ هذا الإجراء الاستثنائي، وهو ما يمنح الجهة المختصة سلطة تقديرية في التحقق من توافر تلك الشروط.

ونظراً لما يترتب على أمر المنع من السفر من آثار تمس المركز القانوني للمدين، فقد كفل المشرع وسائل قانونية لمراجعته والطعن فيه، بما يحقق ضمانات التقاضي ويحافظ على التوازن بين حقوق الخصوم.

- التظلم من الأمر بالمنع من السفر، أو رفض إصداره:

يحق للطالب أو من صدر عليه الأمر أن يتظلم أمام المحكمة المختصة، ويكون التظلم من الأوامر بالمنع أو رفضه وفقاً لقواعد التظلم من الأوامر على العرائض، والتظلم يتم وفقاً لإجراءات رفع الدعوى المعتادة (مليجي، 1996، ص 88)، وموجبات إصدار الأمر بالمنع من السفر وأسباب التظلم منه تخضع لتقدير قاضي الموضوع (الطعن 1993/155 مدني، 1993، ص 306).

سقوط المنع من السفر عن المدين:

لا يسقط أمر المنع من السفر لأي سبب كان حتى ينقضي التزام المدين تجاه الدائن طالب الأمر، ولكن وفقاً للمادة (298) من قانون المرافعات، هناك حالات يسقط بها أمر المنع من السفر وهي كالتالي:

الحالة الأولى:

في حال سقوط أي شرط من الشروط الواجب توافرها في لإصدار الأمر بالمنع من السفر.

الحالة الثانية:

يسقط الأمر في حال تنازل الدائن ووافق على ذلك كتابة سواء تم وفاء المدين بالدين أم لا، أما إذا أوفى المدين بدينه اتجاه الدائن الذي طلب إصدار الأمر وتم هذا الوفاء خارج نطاق إدارة التنفيذ، على الدائن إخطار الإدارة مصدرة الأمر خلال أسبوع من تاريخه وذلك حتى يسقط الأمر، وللمدين القيام بالإخطار ذاته في أي وقت.

الحالة الثالثة:

أن يودع المدين مبلغ في خزانة إدارة التنفيذ مساو لمبلغ الدين وملحقاته وخصمه للوفاء بحق الدائن الذي طلب إصدار الأمر، ويكون هذا المبلغ محجوز عليه بقور القانون للوفاء بدين هذا الدائن، أما إذا تم توقيع حجوزات جديدة على ذات المبلغ فلا أثر لها اتجاه الدائن الذي خصص له المبلغ.

الحالة الرابعة:

يسقط الأمر بالمنع من السفر في حال لم يقدم الدائن ما يثبت رفعه دعوى للمطالبة القضائية بالدين خلال سبعة أيام من صدور الأمر.

الحالة الخامسة:

يسقط الأمر في حال انقضاء ثلاث سنوات على صدور الحكم النهائي في دعوى الدائن للمطالبة بالدين الذي صدر به أمر المنع من السفر، ولم يتقدم الدائن الذي صدر الحكم لصالحه إلى إدارة التنفيذ بطلب لتنفيذ ذلك الحكم.

الحالة السادسة:

يسقط الأمر بالمنع من السفر في حال انقضت ثلاث سنوات على آخر إجراء من إجراءات تنفيذ الحكم النهائي بذات الدين الذي صدر بناء عليه الأمر بالمنع من السفر، ولم يتقدم الدائن المحكوم له بطلب استمرار المباشرة بإجراءات تنفيذ الحكم إلى إدارة التنفيذ. وتؤكد حالات سقوط أمر المنع من السفر أن هذا الإجراء ليس دائماً، وإنما يرتبط باستمرار الأسباب التي بررت إصداره، بحيث يزول بزوال تلك الأسباب أو بتحقيق الحالات التي حددها القانون.

جواز سفر المدين مع بقاء المنع من السفر قائماً:

وفقاً للفقرة الرابعة من المادة (297) في قانون المرافعات الكويتي والتي إجازة لمدير إدارة التنفيذ الموافقة على السماح للمدين بالسفر وذلك في الحالات التالية:

- 1- أن يكون المدين مريضاً.
 - 2- أن يكون أحد أصول المدين مريضاً.
 - 3- أن يكون أحد فروعه من الدرجة الأولى مريضاً.
 - 4- أن تكون زوجة المدين مريضة.
- ويشترط للموافقة على ذلك أن يقدم شهادة طبية من جهة رسمية مبين فيها أن هناك حاجة للسفر الى العلاج في الخارج وألا يوجد إمكانية للعلاج في داخل البلاد.

ويستخلص مما تقدم أن إصدار أمر منع المدين من السفر يقوم على تقييم مجموعة من الوقائع والمؤشرات المتعلقة بالمدين والدين، وهو تقييم يعتمد على تحليل البيانات وتقدير احتمالات معينة، مثل جدية المطالبة وخشية هروب المدين، ومن هنا تبرز أهمية دراسة إمكانية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل هذه البيانات ودعم عملية تقدير توافر شروط المنع، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني ودوره في تقدير شروط منع المدين من السفر:

في ظل التطور الذي يشهده عصر الرقمنة، ولا سيما في المجال القانوني والقضائي، برز الذكاء الاصطناعي كأحد الوسائل الحديثة التي تسهم في إظهار الحقيقة وحماية الحقوق والحريات في العديد من المجالات (حسن، 2025، ص 347)، ومع التوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، برزت إمكانية الاستفادة منه في إجراءات التنفيذ الجبري، ولا سيما في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر، باعتبار أن هذا الإجراء يمثل أحد التدابير القانونية التي تهدف إلى ضمان استيفاء الدائن لحقه ومنع المدين من التهرب من التنفيذ، لذلك فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال قد يسهم في تعزيز دقة تقدير مدى توافر شروط المنع من السفر، من خلال تحليل البيانات والوقائع ذات الصلة بصورة سريعة وأكثر فاعلية.

إلا أن توظيفه في هذا المجال يثير في الوقت ذاته عدداً من التحديات القانونية التي تستوجب وضع الضمانات الكفيلة بحماية حقوق الأفراد وتحقيق التوازن بين التطور التقني ومتطلبات العدالة، ولذلك سيتم في هذا المبحث بيان دور الذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات المدين وتقدير توافر شروط المنع، ثم بيان أبرز التحديات القانونية والضمانات المرتبطة باستخدامه.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني:

لقد تعددت التعريفات الفقهية للذكاء الاصطناعي، إذ عرف بأنه "قدرة الحاسوب على محاكاة الذكاء البشري، وقدرته على حل الإشكاليات واتخاذ الأمر المناسب بنفس طريقة تفكير العقل البشري التي وهبها الله - سبحانه وتعالى - البشر وميزهم بها دون باقي المخلوقات". (الشريعي، 2023، ص 119)

وقد جاء أيضاً في تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه "الإمكانية التي تتمتع بها بعض الآلات باستخدام عمليات معرفية تشبه العمليات التي يقوم بها الإنسان". (الشريعي، 2023، ص 119)

كما عرف الذكاء الاصطناعي أيضاً بأنه: "سلوك وخصائص معينة تتسم بها برامج الحاسب تجعلها تحاكي قدرات البشر الذهنية وأنماط عملها من أهم هذه الخصائص القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة". (بوبة، 2022، ص 93)

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يتمثل في قدرة الأنظمة والبرامج الحاسوبية على محاكاة القدرات الذهنية البشرية من خلال تحليل البيانات والتعلم منها واتخاذ القرارات أو تقديم التوصيات استناداً إلى خوارزميات وبرامج معدة مسبقاً.

فيمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي دوراً مهماً في تحليل النصوص والبيانات القانونية، إذ يسهم في تحليل النصوص القانونية من خلال تفكيكها وتحليل هيكلها وتحديد الغاية المقصودة منها، فضلاً عن تحديد المفاهيم القانونية الواردة فيها، وقد يمتد هذا التحليل ليشمل النصوص الدستورية والنصوص القانونية ذات الصلة بالقضية محل النزاع، بما يمكن من تحديد الآثار المحتملة لهذه النصوص على حقوق الأفراد، ومن ثم يعد تحليل النصوص القانونية أداة رئيسة لفهم النصوص القانونية والوقوف على مقاصدها بما يسهم في حماية حقوق الأفراد من أي مساس بها. (حسن، 2025، ص 349)

كما يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالنتائج، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعطيات المستخدمة سابقاً في قضية معينة، فضلاً عن دوره في تحديد السوابق القضائية ذات الصلة بنص قانوني معين (حسن، 2025، ص 352)، ويسهم الذكاء الاصطناعي في مجال التنبؤ القانوني من خلال تحليل كميات كبيرة من البيانات القانونية والأحكام القضائية والسوابق ذات الصلة، بما يمكنه من توقع النتائج المحتملة في القضايا المتشابهة وتقديم توصيات تدعم اتخاذ القرار، كما تساعد هذه التقنية في تحليل الأدلة والمستندات وربطها بالنصوص القانونية ذات الصلة، الأمر الذي يسهم في تعزيز التقدير القانوني وسرعة إنجازه (ذكرى، 2025، ص 521 - 523).

ويستخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القانونية بهدف تقديم استشارات وتحليلات قانونية تساعد في حل القضايا بأسرع وقت ممكن، بما يضمن حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، ويعود ذلك إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على محاكاة الذكاء البشري، فضلاً عن تميزه بالدقة في معالجة المعلومات والسرعة في اتخاذ القرارات. (حسن، 2025، ص 353)

وتسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة العمل القضائي من خلال تطوير أدوات البحث القانوني، وتحليل البيانات الضخمة، والاستفادة من نظم الخبرة القانونية في فحص النصوص والأحكام القضائية، فضلاً عن دعم القضاة في تحليل الوقائع والأدلة وتقديم التوصيات التي تساعد في الوصول إلى قرارات أكثر دقة، كما يمكن لهذه التطبيقات أن تسهم في تسريع إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة من خلال اختصار الوقت والجهد اللازمين لمعالجة البيانات القانونية. (الشريعي، 2023، ص 130 - 133)

كما أثبتت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي قدرتها على تحليل البيانات المتعلقة بالملاءة المالية للأفراد، وتقييم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية استناداً إلى البيانات المتوافرة لديهم، ويمكن الاستفادة من هذه الإمكانيات في المجال القضائي عند دراسة طلبات منع المدين من السفر، من خلال تحليل المركز المالي للمدين واستخلاص مؤشرات تساعد في تقدير مدى توافر شروط المنع، دون أن يحل ذلك محل التقدير القضائي. (ذكرى، 2025، ص 523)

ويتضح مما سبق أن الذكاء الاصطناعي لم يعد يقتصر على أداء المهام التقنية، بل أصبح أحد الوسائل الحديثة التي يمكن توظيفها في المجال القانوني، من خلال تحليل النصوص والبيانات القانونية، والتنبؤ بالنتائج، ودعم العمل القضائي، الأمر الذي يمهّد للاستفادة من هذه التقنيات في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر، وهو ما سيتم بيانه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: توظيف الذكاء الاصطناعي في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر:

بعد بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي وأبرز تطبيقاته في المجال القانوني، يثور التساؤل حول مدى إمكانية توظيف تقنياته في تقدير مدى توافر الشروط القانونية اللازمة لإصدار أمر منع المدين من السفر، وتبرز أهمية هذا التوظيف في قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على تحليل كميات ضخمة من البيانات القانونية والمالية وربطها بالمؤشرات ذات الصلة، بما يساعد في تكوين تصور أولي بشأن مدى توافر شروط المنع.

ويقوم نظام منع المدين من السفر في القانون الكويتي على مجموعة من الشروط التي يتعين توافرها قبل إصدار الأمر، من أهمها وجود حق ظاهر يبرّح ثبوته، وأن يكون الدين محقق الوجود، حال الأداء، وأن تتوافر خشية جدية من هروب المدين بما يهدد تنفيذ

الالتزام، ويتطلب التحقق من هذه الشروط فحصاً دقيقاً لعدد كبير من البيانات والوقائع المتعلقة بالمدين، الأمر الذي يجعل الذكاء الاصطناعي أداة مساندة يمكن الاستفادة منها في تحليل تلك البيانات واستخلاص المؤشرات الدالة على مدى توافر الشروط القانونية.

أولاً: توظيف الذكاء الاصطناعي في تقدير خشية هروب المدين

تمثل خشية هروب المدين أحد أهم الشروط التي يقوم عليها أمر المنع من السفر، وهي بطبيعتها مسألة تقديرية تستخلص من ظروف الواقعة والقرائن المحيطة بها، وفي هذا الإطار يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل أنماط سلوك المدين والبيانات المرتبطة به للكشف عن مؤشرات قد تعزز احتمال مغادرته الدولة بقصد الإفلات من التنفيذ، مثل تكرار السفر إلى الخارج، أو بيع أصوله بصورة غير معتادة، أو تحويل أموال إلى حسابات خارج الدولة، أو تصفية نشاطه التجاري، أو إنهاء عقود العمل، أو غير ذلك من التصرفات التي قد تشكل قرائن على نية التهرب من الوفاء بالالتزام.

ثانياً: توظيف الذكاء الاصطناعي في تقدير الملاءة المالية للمدين

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تقييم المركز المالي للمدين من خلال تحليل البيانات المتعلقة بدخله وأصوله والتزاماته المالية وحركة حساباته والتحويلات التي يجريها، وربط هذه البيانات بالمؤشرات الدالة على قدرته الفعلية على الوفاء بالدين، وبمساعدة هذا التحليل في التمييز بين حالة المدين المعسر الذي يعجز عن السداد لأسباب مالية حقيقية، وبين المدين المقدر الذي يمتنع عن الوفاء رغم توافر القدرة المالية لديه، وهو ما يتيح للجهة القضائية تصوراً أكثر دقة عن حقيقة الوضع المالي للمدين عند تقدير مدى توافر مبررات إصدار أمر المنع من السفر.

ثالثاً: توظيف الذكاء الاصطناعي في التحقق من جدية المطالبة بالدين

تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي كذلك في دعم التحقق من جدية المطالبة بالدين من خلال تحليل العقود والمستندات والأحكام القضائية والسندات التنفيذية وغيرها من الوثائق ذات الصلة، واستخلاص المؤشرات التي تدل على وجود حق ظاهر يرجح ثبوته، كما يمكن لهذه التقنيات مقارنة المستندات المقدمة بالسوابق القضائية والبيانات التنفيذية ذات الصلة، بما يساعد في تسريع دراسة طلبات منع السفر ورفع كفاءة الإجراءات.

ويتضح مما تقدم أن الذكاء الاصطناعي يمتلك إمكانات تقنية يمكن توظيفها في دعم عملية تقدير توافر شروط منع المدين من السفر، سواء من خلال تقييم مؤشرات خشية الهروب، أو تحليل الملاءة المالية، أو التحقق من جدية المطالبة بالدين، غير أن هذا الدور يظل مقتصرًا على تقديم أدوات تحليلية وتوصيات فنية تستند إلى البيانات المتاحة، ولا يمتد إلى اتخاذ القرار القضائي، الذي يبقى خاضعاً للسلطة التقديرية للقاضي باعتباره الضامن لحماية الحقوق والحريات وتحقيق التوازن بين مصلحة الدائن في استيفاء حقه وحقوق المدين في حرية التنقل.

ويتطلب توظيف الذكاء الاصطناعي في تقدير شروط منع المدين من السفر تحديد مصادر البيانات التي يجوز للنظام تحليلها، إذ ينبغي أن يقتصر ذلك على البيانات التي تملك الجهة المختصة أساساً قانونياً للوصول إليها ومعالجتها، مثل البيانات والمستندات المقدمة في ملف التنفيذ والعقود والأحكام والسندات وغيرها من البيانات التي يسمح القانون بالاطلاع عليها، ولا يفترض استخدام الذكاء الاصطناعي إتاحة الربط غير المحدود بين مختلف قواعد البيانات، وإنما ينبغي تحديد مصدر كل بيان والغرض من استخدامه ومدى ضرورته لتقدير الشرط القانوني محل البحث.

كما لا ينبغي إعطاء كل مؤشر وزناً ثابتاً بصورة افتراضية، إذ يتطلب تحديد الأوزان والحد الأدنى المقبول للثقة وجود أساس علمي وبيانات قابلة للاختبار، لذلك يمكن أن يقتصر النظام في المرحلة الأولى على تصنيف المؤشرات وعرض مصادرها ودرجة الثقة التقنية في صحة استخراج البيانات، مع ترك تقدير قيمتها القانونية للجهة القضائية المختصة.

وعلى سبيل المثال، لا تعد كثرة سفر المدين في ذاتها دليلاً قانونياً على قصد الفرار، وإنما قد تمثل مجرد مؤشر يستوجب فحصه في ضوء باقي ظروف الواقعة، ومن ثم يجب التمييز بين المؤشر التحليلي الذي يكتشفه النظام وبين القرينة القانونية التي تستخلصها الجهة القضائية بعد تقييم الوقائع والظروف المحيطة بها.

نموذج مقترح لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تقدير شروط منع السفر:

رقم	الشرط القانوني	البيانات التي يمكن تحليلها	وظيفة الذكاء الاصطناعي	حدود الاستدلال	دور القاضي النهائي
1	استيفاء الإجراءات والمتطلبات المتعلقة بطلب المنع	بيانات الطلب، والمستندات المرفقة، والتواريخ والإجراءات ذات الصلة	التحقق من اكتمال البيانات والمستندات وتنظيمها والتنبيه إلى النقص أو التعارض	يقتصر دور النظام على المساعدة في الفحص ولا يحسم صحة الإجراء عند وجود منازعة قانونية	التحقق النهائي من استيفاء الإجراءات والمتطلبات القانونية وإصدار القرار المناسب
2	وجود أسباب جدية تدعو إلى الظن بهروب المدين من الوفاء	الوقائع المتعلقة بالتصرف في الأموال أو تصفية الأصول والنشاط، وغيرها من البيانات ذات الصلة التي يجوز قانوناً الاطلاع عليها	رصد الأنماط والتغيرات في البيانات والتنبيه إلى الوقائع التي قد تستدعي مزيداً من الفحص	لا يجوز اعتبار أي مؤشر منفرد دليلاً على قصد الهروب، كما أن مجرد السفر أو تكراره لا يثبت بذاته نية الفرار من الوفاء	تقدير القرائن والوقائع مجتمعة، والتحقق من وجود خشية جدية من الهروب في ظروف كل حالة
3	أن يكون الدين محقق الوجود	العقود والمستندات المثبتة للدين، والأحكام والسندات ذات الصلة، وتواريخ استحقاق الدين	تحليل المستندات واستخراج البيانات المتعلقة بوجود الدين ومقداره وتاريخ استحقاقه، والكشف عن أوجه النقص أو التعارض الظاهرة	لا يجوز اعتبار نتيجة التحليل إثباتاً نهائياً لوجود الحق، خصوصاً عند وجود منازعة جدية بشأنه	التحقق من توافر الشرط قانوناً وتقدير الأدلة والمستندات المقدمة
4	ثبوت قدرة المدين على الوفاء	البيانات المتعلقة بدخل المدين وأصوله والتزاماته وأمواله، متى كان الوصول إليها جائزاً قانوناً	تنظيم وتحليل البيانات المالية واستخلاص مؤشرات تساعد في تكوين صورة عن المركز المالي للمدين	المؤشرات المالية لا تثبت بذاتها القدرة القانونية والفعلية على الوفاء، وقد تكون البيانات ناقصة أو غير محدثة	تقدير حقيقة المركز المالي للمدين ومدى ثبوت قدرته على الوفاء

ولما كان توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال يثير عدداً من الإشكالات القانونية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، وشفافية الخوارزميات، وضمان حق الدفاع، وإمكانية مراجعة مخرجات الأنظمة الذكية، فإنه يلزم بحث الضمانات القانونية الواجب توافرها عند استخدام هذه التقنيات في إجراءات منع المدين من السفر، وهو ما سيتم تناوله في المبحث التالي.

المبحث الثالث: التحديات القانونية والضمانات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير شروط منع المدين من السفر:

على الرغم من المزايا التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في دعم عملية تقدير توافر شروط منع المدين من السفر، من خلال تحليل البيانات وتقديم نتائج تسهم في سرعة ودقة اتخاذ القرار، فإن استخدامه في هذا المجال يثير العديد من التحديات القانونية، نظراً لارتباطه بحقوق وحريات الأفراد، وعلى رأسها حرية التنقل وحماية البيانات الشخصية وضمانات المحاكمة العادلة، ومن ثم فإن توظيف هذه التقنيات يقتضي وضع ضوابط قانونية تكفل تحقيق الاستفادة من مزاياها، مع الحد من المخاطر التي قد تترتب على استخدامها، وهو ما سيتم بيانه من خلال استعراض أبرز التحديات القانونية والضمانات الواجب توافرها.

المطلب الأول: التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير شروط منع المدين من السفر:

نظراً لأن المجال القانوني يقوم على حماية الحقوق والحريات، فإن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي فيه يقتضي إرساء ضمانات قانونية ودستورية تكفل حماية حقوق الأفراد، وتمنع أي مساس بها (حسن، 2025، ص 353)، وتتمثل أبرز التحديات القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في ضرورة ضمان موثوقية الأنظمة المستخدمة وخلوها من التحيز، إلى جانب توفير الحماية اللازمة للبيانات بما يمنع التلاعب بها، فضلاً عن تحديد المسؤولية القانونية عن الأخطاء التي قد تنشأ عن استخدام هذه الأنظمة (بوبحة، 2022، ص 99).

كما أن الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة إذا تأثرت الخوارزميات بالتحيز أو اعتمدت على بيانات غير دقيقة، وهو ما قد ينعكس على سلامة تقدير توافر شروط منع المدين من السفر، ويضاف إلى ذلك ما يثيره استخدام هذه الأنظمة من إشكالية تتعلق بتحديد المسؤولية القانونية عند وقوع أخطاء في مخرجاتها أو مخالفتها لأحكام القانون.

ومن جهة أخرى، فإن الاعتماد الكامل على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات قد يؤدي إلى إضعاف دور التقدير البشري، الأمر الذي يقتضي بقاء القرار النهائي خاضعاً لرقابة الجهة القضائية المختصة، تحقيقاً لمتطلبات العدالة، وحمايةً لحقوق الخصوم. (الشريعي، 2023، ص 137-139)

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير شروط منع المدين من السفر يثير عدداً من التحديات القانونية التي تستلزم وضع ضوابط تكفل سلامة استخدامه، وتحافظ على حقوق الخصوم، وتضمن خضوع مخرجاته للرقابة القضائية، ومن ثم يقتضي الأمر بيان الضمانات القانونية المنظمة لهذا الاستخدام، وهو ما سيتم تناوله في المطلب التالي.

المطلب الثاني: الضمانات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير شروط منع المدين من السفر:

إن مواجهة التحديات القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير شروط منع المدين من السفر تقتضي توفير مجموعة من الضمانات القانونية التي تكفل استخدام هذه التقنية بصورة آمنة وعادلة، بما يحقق التوازن بين الاستفادة من التطور التقني وحماية حقوق الأفراد، ونظراً لأن أمر منع المدين من السفر يترتب عليه تقييد حرية التنقل، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال يجب أن يتم في إطار قانوني يضمن سلامة الإجراءات ويحافظ على حقوق كل من الدائن والمدين.

وتتمثل أولى هذه الضمانات في بقاء القرار النهائي بيد الجهة القضائية المختصة، بحيث يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات وتقديم التوصيات، دون أن يمتد إلى إصدار القرار أو الحل محل السلطة التقديرية للقاضي، بما يحقق التوازن بين الاستفادة

من التطور التقني والمحافظة على الضمانات القضائية التي كفلها القانون، ويرى الباحث أن الذكاء الاصطناعي لا ينبغي أن يكون بديلاً عن القاضي أو جهة التنفيذ، وإنما وسيلة مساعدة تمكنهما من تحليل البيانات بصورة أكثر سرعة ودقة.

كما تقتضي الضمانات القانونية حماية البيانات الشخصية وسريتها، نظراً لاعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي على معالجة كميات كبيرة من البيانات المالية والقانونية المتعلقة بالمدين، ومن ثم يجب أن يتم جمع هذه البيانات ومعالجتها وفقاً للقانون، مع اتخاذ التدابير اللازمة لمنع إساءة استخدامها أو الوصول إليها من غير ذوي الصفة.

ويبرز قرار الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات رقم (26) لسنة 2024 بإصدار لائحة حماية خصوصية البيانات باعتباره من الأطر التنظيمية الكويتية ذات الصلة بمعالجة البيانات، ويتطلب تطبيق هذه الضوابط التمييز بين معالجة البيانات التي تتم بواسطة الجهات القضائية في إطار اختصاصها القانوني، وبين المعالجة التي قد تتم بواسطة مقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات أو مطوري ومشغلي الأنظمة، إذ يتعين في كل حالة تحديد نطاق القواعد القانونية المنطبقة والأساس القانوني للمعالجة.

كما ينبغي تحديد الغرض من جمع البيانات، والاقتصر على البيانات اللازمة لتحقيق هذا الغرض، وتنظيم صلاحيات الوصول إليها ومدة الاحتفاظ بها، وضمان أمنها وسريتها، ووضع الآليات اللازمة لتصحيح البيانات غير الدقيقة أو الاعتراض عليها بالقدر الذي يسمح به الإطار القانوني المنطبق.

ومن الضمانات الأساسية أيضاً ضمان شفافية أنظمة الذكاء الاصطناعي وقابلية تفسير نتائجها، بحيث يكون من الممكن معرفة الأسس والمعايير التي استند إليها النظام في تحليل البيانات وتقديم توصياته، بما يمكن الجهة القضائية وأطراف الخصومة من التحقق من سلامة هذه النتائج، كما أن عدم إمكانية تفسير مخرجات هذه الأنظمة قد يضعف الثقة في استخدامها داخل المنظومة القضائية، لذلك ينبغي أن تكون قابلة للمرجعة والتدقيق بما يعزز العدالة ويحد من احتمالات الخطأ أو التحيز.

ويستلزم الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي كذلك تحديد المسؤولية القانونية عن الأخطاء التي قد تنتج عن استخدام الأنظمة الذكية، سواء كانت ناشئة عن أخطاء برمجية، أو بيانات غير صحيحة، أو سوء استخدام للنظام، وذلك ضماناً لعدم ضياع حقوق المتضررين، كما أن تحديد المسؤولية القانونية يساهم في تعزيز الثقة في استخدام هذه الأنظمة، ويدفع الجهات المطورة إلى الالتزام بمعايير الجودة والدقة والأمن.

كما ينبغي إخضاع أنظمة الذكاء الاصطناعي للرقابة والتقييم المستمر، للتأكد من سلامة أدائها وخلوها من التحيز أو الأخطاء، مع تحديثها بصورة دورية بما يتوافق مع التطورات التشريعية والقضائية، ويرى الباحث أن الرقابة المستمرة على أنظمة الذكاء الاصطناعي تمثل ضماناً أساسياً لاستمرار كفاءتها وعدالتها، ولا سيما في المسائل التي تمس الحقوق والحريات، ومنها أوامر منع المدين من السفر، بما يحقق التوازن بين التطور التقني ومتطلبات العدالة.

ويتضح مما تقدم أن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر، رغم ما توفره هذه التقنية من مزايا في سرعة تحليل البيانات ودعم كفاءة العمل القضائي، تظل مرهونة بتوافر الضمانات القانونية التي تكفل استخدامها بصورة آمنة وشفافة، مع بقاء القرار النهائي بشأن منع المدين من السفر خاضعاً للسلطة التقديرية للجهة القضائية المختصة. (الشريعي، 2023، ص 140)

ضرورة وتناسب استخدام مخرجات الذكاء الاصطناعي

لما كان أمر منع المدين من السفر يؤدي إلى تقييد حرية التنقل، فإن مجرد ظهور مؤشرات على وجود خطر لا ينبغي أن يؤدي بصورة تلقائية إلى اتخاذ الإجراء، وإنما يجب التحقق من ضرورة المنع وتناسبه مع الظروف المحيطة بالحالة، ومن ثم لا يجوز أن

تتحول النتيجة التي يقدمها نظام الذكاء الاصطناعي إلى بديل عن الموازنة القانونية التي تجربها الجهة القضائية بين مصلحة الدائن في حماية حقه وحق المدين في حرية التنقل، كما يتعين النظر في مدى وجود وسائل أخرى أقل تقييداً يمكن أن تحقق الغرض المقصود قبل الاعتماد على إجراء منع السفر.

3. الخاتمة:

تناول هذا البحث موضوع استخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير توافر شروط منع المدين من السفر، باعتباره من الموضوعات القانونية الحديثة التي تجمع بين التطور التقني والإجراءات القضائية، وقد تبين أن منع المدين من السفر يعد إجراءً تحفظياً استثنائياً يهدف إلى حماية حقوق الدائن ومنع المدين من التهرب من التنفيذ، ولذلك أحاطه المشرع الكويتي بعدد من الشروط والضمانات التي تكفل تحقيق التوازن بين مصلحة الدائن في استيفاء حقه وحق المدين في حرية التنقل.

كما أظهر البحث أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تمتلك إمكانات كبيرة في تحليل البيانات القانونية والمالية المتعلقة بالمدين، بما يسهم في دعم الجهات القضائية في تقدير مدى توافر شروط إصدار أمر المنع من السفر، من خلال تحليل مؤشرات مثل الملاءة المالية، وجدية المطالبة بالدين، واحتمال هروب المدين، إلا أن هذه التقنيات، على الرغم من مزاياها، تثير عدداً من التحديات القانونية، من أبرزها حماية البيانات الشخصية، والشفافية، وتجنب التحيز، وتحديد المسؤولية القانونية، الأمر الذي يستلزم وضع إطار قانوني ينظم استخدامها ويضمن عدم المساس بحقوق الأفراد.

4. نتائج البحث:

- 1- تعد المهام المتعلقة بفحص اكتمال المستندات والإجراءات واستخراج البيانات من العقود والسندات وتنظيم المعلومات المالية من أكثر جوانب طلب منع السفر قابلية للاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي، لكون نتائجها قابلة للمرجعة والربط بمصادر محددة.
- 2- تتطلب مسائل تقدير قصد هروب المدين، والقيمة القانونية للقرائن، وضرورة إجراء المنع وتناسبه قدرراً أكبر من التقدير القضائي البشري، ولا ينبغي حسمها اعتماداً على توصية خوارزمية منفردة.
- 3- لا تعد المؤشرات التحليلية التي يكتشفها الذكاء الاصطناعي، مثل تكرار السفر أو بعض التحويلات المالية، قرائن قانونية بذاتها، وإنما يتعين تقييمها في ضوء باقي ظروف الواقعة بواسطة الجهة القضائية.
- 4- تتوقف دقة مخرجات الذكاء الاصطناعي على جودة البيانات وتصميم النظام وآليات الاختبار والمراجعة، ولذلك لا يمكن افتراض دقته أو موضوعيته بصورة مطلقة.
- 5- لا يظهر في نطاق ما تناوله البحث تنظيم خاص باستخدام الذكاء الاصطناعي تحديداً في تقدير أوامر منع السفر، وهو ما يبرز أهمية وضع ضوابط تنظيمية خاصة لهذا الاستخدام.

5. التوصيات:

- 1- قصر استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات منع السفر على أنظمة دعم القرار، وحظر إصدار أمر المنع أو رفضه اعتماداً على قرار آلي كامل.
- 2- اشتراط وجود رقابة بشرية فعلية على جميع مخرجات النظام، مع احتفاظ الجهة القضائية بسلطة رفض التوصية الخوارزمية أو تعديلها.
- 3- تحديد مصادر البيانات التي يسمح قانوناً لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالوصول إليها، والغرض من استخدامها، ومدد الاحتفاظ بها، والأشخاص المخولين بالاطلاع عليها.

- 4- إلزام النظام بتسجيل خطوات المعالجة ومصادر البيانات والمخرجات والتعديلات الجوهرية بما يسمح بمراجعتها وتدقيقها.
- 5- إجراء تقييم دوري لدقة النظام ومعدلات الخطأ والتحيز، وإعادة تقييمه عند تعديل النموذج أو البيانات أو النصوص القانونية ذات الصلة.

6. المصادر والمراجع:

- القوانين:

قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي رقم 38 لسنة 1980 ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

- الأحكام:

الطعن 1984/96 تجاري جلسة 1985/7/17 مج القسم الأول المجلد الثاني ص553.

الطعن 1993/155 مدني جلسة 1993/3/7 مج القسم الثالث المجلد الثالث ص306.

- الكتب:

مليجي، أحمد. (1996). أصول التنفيذ في القانون الكويتي، مؤسسة دار الكتب.

عطية، عزمي عبدالفتاح. (2015 – 2016). قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات الكويتي وفقاً للقانون 38 لسنة 1980 وتعديلاته حتى القانون 36 لسنة 2002 وقانون الإجراءات المدنية للتنفيذ الفرنسي رقم 783 سنة 2012، مؤسسة دار الكتب، الطبعة الثالثة.

والي، فتحي. (1978). التنفيذ الجبري في القانون الكويتي.

- الرسائل العلمية والبحوث:

حسن، عذراء علي. (2025) تحويل العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 127، المجلد 4، الجزء 3

الشريعي، إبراهيم محمد السعدي أحمد. (2023). تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني. مجلة القانون والتكنولوجيا، مج3، ع2، 109 - 162. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1446934>.

بوبحة، سعاد. (2022) الذكاء الاصطناعي: تطبيقات وانعكاسات. "مجلة اقتصاديات المال والأعمال مج 6، ع4

85 – 108. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1358535>.

ذكري، ريم جمعه. (2025) المميزات والمشكلات القانونية المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحث/ عبدالله صلاح الحمر، (CC BY NC 4.0)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.90.3>